

معاهدة بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي

معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي يضع إطاراً وإجراءات لضمان أن الفضاء سيكون عالمياً محايداً تحظر منه جميع فئات الأسلحة الفضائية ولا يجوز اتخاذ أي عمل عدائي منه تجاه كائنات أو أشياء على الأرض أو في الفضاء من الفضاء.

تدعو هذه المعاهدة الدول القومية إلى أن تصبح موقعة على هذه المعاهدة وتدعو جميع الدول القومية، مع الاعتراف بالأمم الأصلية، إلى الالتزام بالتخطيط والمساعدة في التطوير والتنفيذ المنظم لإطار وإجراءات من شأنها ضمان والتحقق من أن الفضاء موجود وسيظل كذلك. تظل عالمياً سلمياً محايداً تحظر فيه جميع فئات الأسلحة الفضائية إلى الأبد. يمكن أن يستمر استكشاف الفضاء التعاوني الدولي السلمي والبحث والتطوير، حيث حان الوقت لاستبدال استراتيجيات وتقنيات العنف باستراتيجيات التعاون في عصر الفضاء التي تحل المشكلات بدلاً من خلق مشاكل جديدة.

الأطراف في هذه المعاهدة:

نؤكد من جديد الضرورة الملحة لمنع سباق التسلح المزعزع للاستقرار والمكلف في الفضاء،

ندرك أن الاتفاق بموجب معاهدة على إنشاء مجال فضائي خالٍ من الأسلحة لضمان التعاون العالمي في الفضاء سيوفر مبالغ ضخمة كان من الممكن إنفاقها لولا ذلك على سباق تسلح فضائي خطير واستفزازي،

ندرك أن القضاء على الأسلحة الفضائية يمكن تحقيقه بسهولة أكبر عن طريق الاتفاق قبل إجراء أي استثمار آخر لوضعها في مواقع دائمة في الفضاء،

التأكيد على أنه من واجب جميع قادة الدول حظر جميع الأسلحة الفضائية، بما في ذلك نية تسليح الفضاء أو القمر أو أي جرم سماوي أو استخدام أي تكنولوجيا فضائية كسلاح فضائي، وذلك باستخدام أساس كل شيء. المعاهدات السابقة والحالية والمقترحة ذات الصلة والتي تركز الآن تحديداً على الأسلحة الفضائية،

نؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى اتفاقات دولية بشأن المقترحات والمشاريع الملموسة المستمدة من بناء الثقة، والمشاريع الفضائية التعاونية العالمية التي ستحل محل سباق التسلح في الفضاء الخارجي وتمنع حدوثه، وندرك أن المعلومات والبيانات المكتسبة من استكشاف الفضاء التعاوني وتطويره ستوفر فوائد غير محدودة والفرص للبشرية جمعاء في مجالات الصحة والتعليم والاقتصاد والأمن المتبادل والطاقة والبيئة،

نقرباً من جميع الدول القومية ستكون حلفاء مهمين لبعضها البعض من أجل الأمن والتنمية الحقيقيين، وأن مشاريعنا وسياساتنا الفضائية الوطنية والدولية يجب أن تعكس هذا الواقع،

ندرك أن القدرة المثبتة للصواريخ أو تكنولوجيات الأسلحة النووية وغيرها من تكنولوجيات الأسلحة المحتملة تشكل تهديدات للجميع بما في ذلك جميع الاتفاقيات على الأرض إذا كانت قائمة بشكل دائم في الفضاء مع عدم وجود قانون معاهدة لحظر تكنولوجيات الأسلحة وهذا الواقع ينبه إلى فهمنا المحدود للفيزياء والعواقب الخطيرة الواضحة للاستمرار في تصعيد التكنولوجيات التدميرية إلى الفضاء والتي يمكن أن يكون المقصود منها أن تكون أسلحة سيطرة وسيطرة أو يمكن أن يكون المقصود منها إلحاق الضرر بأي جسم أو كائن على الأرض أوفي الفضاء من الفضاء،

نؤكد أن إمكانية استعادة وبدء مستقبل سلمي حقيقي للبشرية في بيئة آمنة على الأرض يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحد من عنفنا تجاه بعضنا البعض وتجاه الأرض، ومع الاستعداد للبقاء على قيد الحياة بينما تشفي الأرض نفسها بعد عقود من المعاناة والدمار الذي خلفته. حان الوقت الآن للتوقف،

لاحظ أن كل فئة من فئات الأسلحة الفضائية، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل أو أسلحة التدمير الدقيق، هي رمز للخوف الذي لا علاج له بالعنف،

ندرك أن الفضاء يجب أن يكون خالياً إلى الأبد من المخاطر التي من صنع الإنسان، ويجب أن يكون ممراً لفتح أسرار ماضينا والتحديات والفرص الجديدة لمستقبلنا،

واستلها مآمن الآفاق العظيمة لأخذ الأرض مكانها الصحيح في الكون حيث يتقاسم جميع مواطني العالم ثمار ثقافتهم مع احترام بعضهم البعض والبشرية جمعاء،

نؤكد من جديد أن منع نشر أسلحة في الفضاء سيؤدي إلى تجنب العواقب والمخاطر والمخاطر التي لا مفر منها والتي تهدد الالتزام بإرساء سلام حقيقي وممكن على الأرض والسلام في الفضاء الآن،

نعتقد أن التعاون العالمي في مجال الفضاء سوف يسهم في تطوير التفاهم المتبادل وتعزيز الأمن على أساس شكل جديد من التحقق والإنفاذ الذي يطبق أحدث أدوات التكنولوجيا للمراقبة وتبادل المعلومات لأن العلاقات والمشاريع التعاونية في الفضاء تبني بالفعل المزيد من الثقة والشفافية. ويمكن تعزيزها للجميع،

نفهم أن معاهدة الفضاء هذه أصبحت الآن قابلة للتحقق منها وقابلة للتنفيذ من خلال تطبيق تقنيات الرصد التعاوني والمراقبة وتبادل المعلومات الموجودة والمقبلة في سياق تردد جديد للوعي الذي يلتزم بإبقاء الفضاء خالياً من نية تحويل التكنولوجيا القائية في الفضاء إلى الأسلحة التي سيتم استخدامها ضد كائنات أو أشياء على الأرض أو في الفضاء مستوحاة من الآفاق والفوائد والفرص العظيمة في وقت السلم لتحفيز الاقتصادات والوظائف والأرباح والمنتجات والخدمات المطبقة مباشرة لحل المشاكل العاجلة والمحتملة للبشر والعالم. بقية المحيط الحيوي،

ندرك أن الأصول الفضائية لكل دولة لا يمكن حمايتها إلا من خلال التعاون المتبادل والتحقق، وأن هذه المعاهدة ستحقق هذا الهدف، وندرك أننا نوع بشري مترابط ومترابط على كوكبنا الأصلي، ونحن مصممون الآن على العيش في سلام مع الجميع. جيراننا،

التأكيد على أن سياسة الموقعين على هذه المعاهدة هي الحظر الدائم لجميع الأسلحة الفضائية والتقدم إلى الفضاء بشكل تعاوني، وأن جميع الموقعين مقتنعون بأن هذه المعاهدة ستعزز مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

توافق الدول القومية الموقعة على هذه المعاهدة على المواد التالية:

المادة الأولى

كل دولة قومية توقع وتصدق على هذا معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي سوف:

1. فرض حظر على البحث والتطوير والاختبار والتصنيع والنشر لجميع الأسلحة الفضائية؛
2. تنفيذ حظر على استخدام الأسلحة الفضائية التي يكون غرضها تدمير أو إتلاف الأشياء أو الكائنات الموجودة في الفضاء أو على الأرض؛
3. إنهاء أي أعمال بحث وتطوير واختبار وإنتاج وتصنيع ونشر لجميع الأسلحة الفضائية؛
4. يجب على كل دولة موقعة على هذه المعاهدة دعم وتشجيع الدول القومية الأخرى على التوقيع والتصديق على وتنفيذ هذه المعاهدة. **معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي** ليس في هذه المعاهدة ما يحظر المشاريع الفضائية التالية التي ليست أنشطة تتعلق بالأسلحة الفضائية:

أ. استكشاف الفضاء؛

ب. البحث والتطوير في مجال الفضاء؛

ج. إن اختبار أو تصنيع أو إنتاج أو نشر أنظمة غير أسلحة غير محظورة هي مشاريع فضائية تجارية أو مدنية أو رياضية أو عسكرية تم التأكد من أنها ليست جزءاً من نظام أسلحة فضائي أو ليس لديها أي نية لتصبح أو تدعم بالنسبة لسلاح أو نظام فضائي؛

5. تشجيع المشاريع الفضائية التعاونية مع جميع الشعوب؛

6- عند التوقيع على هذه المعاهدة، سيسمح بالبحث التعاوني وتطوير دفاعات يمكن التحقق منها تحديداً ضد التأثيرات الناجمة عن الحطام الفضائي والكويكبات السماوية الطبيعية والأجسام النيزكية.

بعد أن تقوم الدول التسع (9) الأولى بالتوقيع والتصديق على الاتفاقية **معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي**، يقدم الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعتراف الرسمي بهذه المعاهدة من الآن فصاعدا كقانون تمت المصادقة عليه.

المادة الثانية

لا يجوز لكل دولة موقعة على هذه المعاهدة أن تضع أي سلاح على أي جسم أو جرم سماوي موجود في الفضاء. يُسمح بإنشاء قواعد أو عمليات عسكرية ذات صلة بالفضاء، بما في ذلك الاتصالات والملاحة والاستطلاع والإنذار المبكر والاستشعار عن بعد والمراقبة بما لا يتعارض مع عمليات أي أقمار صناعية أخرى أو تعيش وتعمل في الفضاء أو في الفضاء. بشرط أن يكون من الممكن التحقق من عدم وجود نية لاستخدام أي تكنولوجيا أو نظام فضائي كسلاح فضائي. لا يُحظر استخدام التكنولوجيا العسكرية أو الأفراد العسكريين للأغراض الفضائية السلمية. يُحظر استخدام أي معدات أو مرافق في الفضاء تتعلق بالبحث والتطوير أو الاختبار أو التصنيع أو الإنتاج أو النشر أو تطبيق الأسلحة الفضائية. [

المادة الثالثة

1. توافق الدول القومية الموقعة على هذه المعاهدة على إنشاء وتجهيز وتنظيم مكتب الأمم المتحدة للسلام في الفضاء؛

2. يتألف مكتب السلام في الفضاء هذا من ممثلين من مجالات متنوعة مثل القطاعات التجارية والمدنية وقطاع الأعمال والقطاعات العسكرية التي ستتحقق من تسجيل المشاريع الفضائية وتحدد طرق مراقبة الامتثال، بما في ذلك تدابير التحقق والإنفاذ التي ستستند إلى التعاون. المشاريع وتعزيز الاتصالات التي من شأنها الحفاظ على الالتزام الدائم لجميع الدول القومية الموقعة على هذه المعاهدة؛

3. مكتب السلام في الفضاء مكلف بمراقبة الفضاء الخارجي للتحقق من هذه المعاهدة وإنفاذها باستخدام أحدث أدوات التكنولوجيا وتبادل المعلومات؛

4. سيحدد مكتب السلام في الفضاء أي كيان أو برنامج يشارك في أنشطة تتعارض مع أحكام هذه المعاهدة وسيعمل مع جميع الموقعين على تصحيح هذا الوضع من خلال التعاون وليس المواجهة.

المادة الرابعة

1. يُعرف مصطلح "الفضاء" و"الفضاء الخارجي" بأنه الفضاء الممتد فوق الأرض على ارتفاع 100 كيلومتر فوق سطح البحر. تعتبر الأسلحة المحظورة بموجب هذه المعاهدة ذات قاعدة فضائية إذا كانت تقع على ارتفاع 100 كيلومتر فوق مستوى سطح البحر أو أكثر؛
2. تُعرف الأسلحة الفضائية بأنها أي شيء يتمركز في الفضاء ويمكن استخدامه بقصد إتلاف أو تدمير أشياء أو كائنات في الفضاء أو على الأرض من موقع موجود في الفضاء؛
3. تحظر هذه المعاهدة جميع الأسلحة الفضائية، بما في ذلك الاستخدام المزدوج لأي جسم أو تكنولوجيا فضائية عندما تكون موجودة في الفضاء بقصد استخدامها كسلاح يمكن أن يلحق الضرر أو يدمر أي جسم أو كائن على الأرض أو في الفضاء؛
4. الأسلحة المطلقة من الأرض والتي تنتقل عبر الفضاء ولكن لا يتمركز في الفضاء ليست محظورة بموجب هذه المعاهدة؛
5. تم تعريف مصطلحي الأسلحة الفضائية وأنظمة الأسلحة الفضائية لغرض هذه المعاهدة من أجل تحديد الأسلحة أو الأجهزة أو الأنظمة المتمركزة في أي موقع فضائي لغرض إتلاف أو تدمير، من الفضاء، أي جسم أو كائن موجود في الفضاء أو على الأرض؛
6. تحظر هذه المعاهدة ما يلي:
 - أ. إطلاق سلاح أو أكثر من الأسلحة الموجودة في الفضاء بقصد الاصطدام بأي جسم أو كائن في الفضاء؛
 - ب. تفجير أي جهاز متفجر موجود في الفضاء على مقربة من أي جسم أو من التواجد في الفضاء؛
 - ج. توجيه أي مصدر فضائي للطاقة بشكل هجومي ضد أي جسم أو كائن في الفضاء أو على الأرض؛

د.وضع ضوابط أو أنظمة لأي أسلحة فضائية تهدف أو يمكن أن تهدف إلى الاصطدام أو إلحاق الضرر بالأشياء أو الكائنات في أي مكان في الفضاء بما في ذلك القمر أو أي جرم سماوي أو قمر صناعي أو مركبة أو على أي شكل من الأشكال من المحطة الفضائية.

المادة الخامسة

1. يتولى مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي مسؤولية تنسيق الاجتماعات الأولى بين أعضاء الأمم المتحدة وممثلي الدول القومية الموقعة والأمم الأصلية الأصلية؛

2. سيكون الاتصال الدائم للاتصالات الأرضية والفضاء متاحاً لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للإجابة على الأسئلة وتقديم المشورة بشأن قضايا الأمن وتنمية الأرض والفضاء؛

3. سيساعد مركز الاتصال في تحديد وتحييد أي محاولة لنشر أو استخدام أي سلاح فضائي.

المادة السادسة

1. تنطبق أحكام هذه المعاهدة التي تحظر جميع الأسلحة الفضائية على جميع الدول القومية، سواء كانت موقعة على هذه المعاهدة أم لا؛

2. تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ عند توقيع وتصديق الدول التسعة (9) الأولى الموقعة.

المادة السابعة

1. تكون هذه المعاهدة مفتوحة لجميع الدول القومية للتوقيع عليها. يجوز لأي دولة لا توقع على هذه المعاهدة قبل دخولها حيز التنفيذ أن تنضم إليها في أي وقت مستقبلي؛

2. تخضع هذه المعاهدة للتصديق من قبل الدول الموقعة. وتودع وثائق التصديق أو الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

3. تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ عند إيداع وثائقها

تصديق تسع (9) حكومات. بالنسبة لأي دولة قومية تم إيداع وثائق تصديقها أو انضمامها بعد دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ، فإن تصديقها يدخل حيز التنفيذ في تاريخ إيداع وثائق تصديقها أو انضمامها؛

4. تقوم الحكومات الوديعة على الفور بإبلاغ جميع الدول الموقعة والمنظمة بتاريخ كل توقيع، وتاريخ إيداع كل صك تصديق على هذه المعاهدة والانضمام إليها، وتاريخ دخولها حيز التنفيذ والإخطارات الأخرى؛

5. يتم تسجيل هذه المعاهدة من قبل الحكومات الوديعة عملاً بالمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة؛

6. تكون هذه المعاهدة لمدة غير محدودة.

المادة الثامنة

1. يجوز لأي دولة موقعة على المعاهدة أن تقترح تعديلات على هذه المعاهدة؛

2. تدخل التعديلات على المعاهدة حيز التنفيذ عند قبولها بأغلبية أصوات الدول القومية الموقعة؛

3. يقدم نص أي تعديل مقترح إلى الوديع لدى الأمم المتحدة الذي يقوم على الفور بإخطار جميع الدول القومية الموقعة.

المادة التاسعة

تودع هذه المعاهدة، التي تتساوى نصوصها الإنجليزية والعربية والروسية والفرنسية والإسبانية والصينية في الحجية، في محفوظات الحكومات الوديعة. تقوم الحكومات الوديعة بإرسال نسخ مصدقة من هذه المعاهدة إلى حكومات الدول الموقعة والدول القومية المنظمة.

وشهادة على ذلك الموقعون أدناه، المفوضون حسب الأصول من قبل حكوماتهم

_____ وقع على هذه المعاهدة

_____ في المكان

_____ في مثل هذا التاريخ

أخبرقائك بالتوقيع على هذا